

# الرياض تستكمل خطط استقطاب الشركات الناشئة للبورصة الموازية

## السوق المالية السعودية تقدم حوافز لإدراج الكيانات التكنولوجية



اصنع بنفسك ثروة من أدوات بسيطة

لسوقها الواعد، أبرمت مجموعة سوفت بنك اليابانية الشهر الماضي أول صفقة استثمارية لها في البلاد، وذلك بالشراكة مع الصندوق السيادي ضمن خطط للتوسع تشمل الشرق الأوسط وقارة أفريقيا.

**Jahez**  
شركة جاهز ستكون أول كيان يعتمد الحلول التكنولوجية، يمر بهذه العملية

وأعلنت المجموعة الشهر الماضي عن تقديم تمويل بقيمة 125 مليون دولار من خلال صندوق رؤية 2 للاستثمار في منصة اتصالات العملاء يونيفونيك، وهي شركة تتخذ من الرياض مقراً لها.

وفي وقت سابق هذا العام، تم الإعلان عن شركات مع شركات أميركية، في مقدمتها عملاق الإلكترونيات آبل، وكذلك الفابريك الشركة الأم لشركة غوغل، لفتح أكاديميات تطوير البرمجيات والتدريب على الترميز.

ويغطي اختيار هاتين الشركتين للسعودية تركز لهما لريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمحطة عن الجهود التي بذلها المسؤولون طيلة السنوات الأخيرة من أجل جذب عمالقة وادي السيليكون للاستثمار في البلد الخليجي.

عززت السعودية جهودها في سبيل زيادة زخم الشركات الناشئة كونها أحد مفاتيح النمو الاقتصادي للبلاد مستقبلاً من خلال استكمال خطة تقوم على استقطاب هذه الكيانات لطرح حصص لها في البورصة الموازية التي تتمتع بقيود تنظيمية مرنة وبتكاليف أقل، الأمر الذي يكرس سياسة الانفتاح ويكشف تجاوز الحكومة لحذرها التقليدي.

الرياض - انتقلت الحكومة السعودية إلى مرحلة جديدة في مساعيها لجذب طروحات الشركات الناشئة في سوقها المالية الأصغر، والتي تشكل نواة في طريق ترسيخ مكانة قطاع التكنولوجيا في البلاد وزيادة الاستثمارات فيه.

وتكشفت مصادر مطلعة أن البورصة المحلية (تداول) تجري محادثات متقدمة مع أصحاب رؤوس الأموال وشركات التكنولوجيا لإعادة صياغة سوق رأس المال الصغير عبر تقديم حوافز لطرح أسهمها في مركز صناعة الشركات الناشئة المزدهرة في الشرق الأوسط.

ويرى خبراء أنه بهذه الخطوة الجديدة تكون الحكومة قد وضعت قدماً أخرى في سياسة الإصلاح الاقتصادي ومواصلة تجسيد "رؤية 2030" واقعيًا من خلال التركيز على جذب أكبر الشركات العالمية للاستثمار في البلاد، استعداداً لتحويل العاصمة الرياض إلى مركز إقليمي للأعمال.

ويؤكد تسارع خطوات الحكومة في المراهنة على الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل لتحقيق عوائد تمول عملية التحول الاقتصادي غير المسبوقة التي تفضيها حقيقة الرغبة لدى المسؤولين في تجاوز جيرانهم عبر فورة استثمارية لم تشهدها من قبل في هذا المجال.

وتنقلت وكالة بلومبرغ عن المصادر، التي لم تكشف عن هويتها، قولها إن "المملكة تسعى لتشجيع شركات التكنولوجيا على جمع الأموال عبر السوق الموازية 'نمو' الأصغر في البورصة بدلاً من القيام بجولات تمويل خاصة".

وأشارت المصادر إلى أن البورصة المحلية لا تقدم حوافز لإدراج الشركات الناشئة لأنها قد تحصل على إعفاءات تنظيمية لتسهيل عملية الإدراج، ومن المتوقع أن تستمر البورصة في تشجيع الشركات في صناعات أخرى على الإدراج في سوق "نمو".

وعندما تم إطلاق سوق "نمو" رسمياً في فبراير 2017 كان القصد منه

عززت السعودية جهودها في سبيل زيادة زخم الشركات الناشئة كونها أحد مفاتيح النمو الاقتصادي للبلاد مستقبلاً من خلال استكمال خطة تقوم على استقطاب هذه الكيانات لطرح حصص لها في البورصة الموازية التي تتمتع بقيود تنظيمية مرنة وبتكاليف أقل، الأمر الذي يكرس سياسة الانفتاح ويكشف تجاوز الحكومة لحذرها التقليدي.

الرياض - انتقلت الحكومة السعودية إلى مرحلة جديدة في مساعيها لجذب طروحات الشركات الناشئة في سوقها المالية الأصغر، والتي تشكل نواة في طريق ترسيخ مكانة قطاع التكنولوجيا في البلاد وزيادة الاستثمارات فيه.

وتكشفت مصادر مطلعة أن البورصة المحلية (تداول) تجري محادثات متقدمة مع أصحاب رؤوس الأموال وشركات التكنولوجيا لإعادة صياغة سوق رأس المال الصغير عبر تقديم حوافز لطرح أسهمها في مركز صناعة الشركات الناشئة المزدهرة في الشرق الأوسط.

ويرى خبراء أنه بهذه الخطوة الجديدة تكون الحكومة قد وضعت قدماً أخرى في سياسة الإصلاح الاقتصادي ومواصلة تجسيد "رؤية 2030" واقعيًا من خلال التركيز على جذب أكبر الشركات العالمية للاستثمار في البلاد، استعداداً لتحويل العاصمة الرياض إلى مركز إقليمي للأعمال.

ويؤكد تسارع خطوات الحكومة في المراهنة على الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل لتحقيق عوائد تمول عملية التحول الاقتصادي غير المسبوقة التي تفضيها حقيقة الرغبة لدى المسؤولين في تجاوز جيرانهم عبر فورة استثمارية لم تشهدها من قبل في هذا المجال.

وتنقلت وكالة بلومبرغ عن المصادر، التي لم تكشف عن هويتها، قولها إن "المملكة تسعى لتشجيع شركات التكنولوجيا على جمع الأموال عبر السوق الموازية 'نمو' الأصغر في البورصة بدلاً من القيام بجولات تمويل خاصة".

وأشارت المصادر إلى أن البورصة المحلية لا تقدم حوافز لإدراج الشركات الناشئة لأنها قد تحصل على إعفاءات تنظيمية لتسهيل عملية الإدراج، ومن المتوقع أن تستمر البورصة في تشجيع الشركات في صناعات أخرى على الإدراج في سوق "نمو".

وعندما تم إطلاق سوق "نمو" رسمياً في فبراير 2017 كان القصد منه

# استشراء غسيل الأموال يقوّض مناخ الاستثمار في تركيا

إسطنبول - حاولت تركيا الدفاع عن نفسها بشأن تحذيرات مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف)، التي حملت في طياتها دليلاً آخر على عدم قدرة أنقرة على الإيفاء بالتزاماتها الدولية بشأن مراقبة حركة الأموال العابرة للحدود.

ومنحت فاتف، وهي هيئة رقابية دولية أسستها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لحماية النظام المالي العالمي، أنقرة تقييماً سلبياً لتعاقبها عن التصدي لغسيل الأموال، ووضعها في القائمة الرمادية، في قرار قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية بصورة أكبر واستمرار انحسار قيمة الليرة.

وتركيا التي تشهد أزمة عميقة بسبب تدهور عملتها، رغم المؤشرات الإيجابية، التي ساققتها بعض وكالات التصنيف الائتماني مؤخراً بشأن تعافي النمو من الأزمة الصحية، قد يتضرر اقتصادها بشكل إضافي من جراء هذا القرار.



ماركوس بليير  
ثمة مشكلات إشراف خطيرة على البنوك والعقارات وتجارة الذهب

ويقول خبراء إن إدراج دولة ما على اللائحة الرمادية لفاتف، التي تضم 39 عضواً، قد يخلف تداعيات في مجال الاستثمارات الأجنبية في تلك الدولة من خلال المساس بصورتها، مما يزيد من تراجع تدفق رؤوس الأموال بسبب التأثيرات على بيئة الأعمال.

واعتبرت أنقرة هذا التقييم بأنه "غير عادل"، وقالت وزارة الخزانة التركية في بيان في وقت متأخر من الخميس الماضي "على الرغم من عملنا للملازمة الإجراءات المطلوبة تم وضع بلادنا في القائمة الرمادية وهي نتيجة لم نستحقها".

وأضافت الوزارة "في الفترة المقبلة، سنستمر في اتخاذ الإجراءات الضرورية بالتعاون مع غافي وكل المؤسسات المعنية لضمان أن بلادنا سترفع من تلك القائمة التي لا تستحقها في أسرع وقت ممكن".

وقبل سويغات من هذا الرد، قال ماركوس بليير رئيس غافي أثناء مؤتمر صحافي إنه يتعين على تركيا معالجة "مشكلات إشراف خطيرة" على القطاعين المصرفي والعقاري وعلى تجار الذهب والأحجار الكريمة.

وأضاف "على تركيا أن تثبت تصديها بفاعلية لقضايا غسيل أموال معقدة". على الرغم من أن تقرير المجموعة أشار إلى أنه "منذ عام 2019،

# الجفاف يخذل حسابات مزارعي الأردن لمحصول الزيتون

حوض البحر المتوسط مهمة من حيث التغير المناخي، ومن بينها الأردن، وهي الأكثر تأثراً بتلك التغيرات، بناء على ما صدر من دراسات وأبحاث بهذا الشأن.

وأوضح أن شجرة الزيتون هي الأكثر انتشاراً بالبلاد، و"لاحظنا في السنوات الأخيرة ارتفاعاً في درجات الحرارة، وتكرر موجات الحر الطويلة، ما ترك أثراً واضحاً على هذه الشجرة من حيث الإنتاج ومراسل الإزهار وتكون الثمرة وتطورها وصولاً إلى النضج".

وأضاف "أزهار الزيتون في العادة تحتاج إلى برودة حتى تتكون فيها البراعم الزهرية، وارتفاع الحرارة يحول دون تشكيلها وعقدها عما كان سابقاً".

والموسم الحالي يُعتبر من المواسم المنفردة بغزارة، لكن المجالي يرى أنه نتيجة التغيرات المناخية وانحسار الأمطار، كان هناك تأثير واضح على تشكيل أزهار الزيتون هذا العام، ما سيكون له انعكاس نسبي على مستوى الإنتاج.

وتؤكد وزارة الزراعة أنه بشكل عام، وبحسب غالبية المناطق المزروعة بالزيتون، فإن التوقيت الأنسب للقطف هو ما بين الأول من نوفمبر وديسمبر من كل عام، عندما يكون الزيت أعلى وأجود ما يكون.

وسرعت موجات الحرارة خلال الأشهر القليلة الماضية، في تلويين ثمار الزيتون وتساقط جزء منها، ما دفع المزارعين إلى الاستعجال في جني الثمار، رغم عدم اكتمال الزيت في داخلها.

ولوحظ نشاط مجر لجني الزيتون مع فتح المعاصر أبوابها، أرجعه كثيرون إلى بدء تساقط حبات الزيتون على الأرض نتيجة نضجها؛ جراء موجات الحر التي تعرض لها الأردن خلال الأشهر الماضية.

وبيّنما يتسلق ابنه علاء شجرة الزيتون، ويقف هو على سلم يتكى به على أغصانها، يقول جهاد المومني "الناس تؤخر قطف الزيتون عادة، على أمل تساقط الأمطار لغسل غبار الشجر".

وأضاف المومني، صاحب شركة للمواد الترميمية لوكالة الأناضول وهو ممسك بحفنة من الزيتون "أردنا التأخير، لكن الزيتون نضج قبل موعده بسبب ارتفاع الحرارة".

ويتفق المزارع علي راضي مع المومني في موقفه ويقول إن "الزيتون عطشان، والحرارة عالية خلال السنة، وهو ما أدى إلى نضجه باكراً".

على الأقل بحسب التقديرات، رغم أنه من المفترض أن تزيد الكمية. واعتاد الأردنيون أن يبدأ موسم جني الزيتون في بلادهم، خلال النصف الأول من نوفمبر من كل سنة، لكن التوقيت اختلف هذا العام، بسبب التغيرات المناخية التي مرت بها المملكة أخيراً.

صيفاً بسبب موجة الجفاف التي تضرب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما أدى إلى اختلال واضح في الدورات الزراعية، وتغير في موافقتها السنوية.

وفي العام الماضي، كان إنتاج زيت الزيتون 24 ألف طن، ومن المتوقع أن يتراجع هذا العام بمقدار 3 آلاف طن

إربد (الأردن) - أكد عاملون في القطاع الزراعي الأردني أن حسابات محصول الزيتون هذا الموسم ستقل كثيراً عما تم جنيه في العام الماضي، على الأرجح بسبب تأخر نزول الأمطار.

وشهد الأردن خلال الأعوام الماضية، ارتفاعات غير مسبوقة في درجات الحرارة



هل تعرف كل شيء عن طريقة عصر الزيتون